

## الجنيه المصري يتراجع أكثر بعد ثالث خفض له في أقل من عام

5 - يناير - 2023



حجم الخط + - 0 Like 2

القاهرة: تراجعت العملة المصرية اليوم الخميس نحو 2.3 بالمئة مقابل الدولار، على الرغم من قول مصرفيين إن التداول كان ضعيفا والطلب على الدولار كان مرتفعا بعد ثالث انخفاض فعلي لقيمة الجنيه في أقل من عام.

وأغلق الجنيه عند 27.11 للدولار، وفقا للبنك المركزي، بعد تذبذب أكثر من المعتاد. وبلغ سعر الدولار لدى تجار السوق السوداء 30.5 جنيه.

وكان الجنيه انخفض أمس الأربعاء بنحو 6.34 بالمئة، وفقا لبيانات البنك المركزي المصري مسجلا أكبر حركة يومية منذ المرة الأخيرة التي سمح له البنك المركزي بالانخفاض بشكل حاد في أكتوبر تشرين الأول، مع الإعلان عن حزمة تمويل جديدة مع صندوق النقد الدولي. وتقلصت قيمة الجنيه 42.4 بالمئة خلال العام الماضي.

وكانت مرونة سعر الصرف مطلباً رئيسياً لصندوق النقد الدولي الذي وافق على حزمة إنقاذ مالي لمصر مدتها 46 شهرا بقيمة ثلاثة مليارات دولار.

وقال كريست تورنر من شركة (آي.إن.جي) "هذا سعر صرف خاضع لسيطرة شديدة".

كان الجنيه المصري قبل أقل من عام يجري تداوله داخل نطاق ضيق دون 16 جنيتها للدولار. وبعد أن سمح البنك المركزي للجنيه بالانخفاض الحاد في مارس آذار وأكتوبر تشرين الأول من العام الماضي، سرعان ما استأنف التداول ضمن نطاق ضيق، متحركا نحو 0.1 جنيه فقط أمام الدولار في اليوم.

وقال أيوميدي أو ميجابي من (جيه.بي. مورغان) "من وجهة نظرنا، ربما تمثل التحركات الأخيرة خطوات أخيرة نحو نظام أكثر مرونة لسعر الصرف في مصر، ربما أقرب إلى التعويم المنظم".

وفقدت سندات الحكومة المصرية في السوق الدولية بعض مكاسب أمس الأربعاء، وتتوقع العقود الآجلة غير القابلة للتسليم التي يستخدمها التجار لتسعير تحركات العملة في المستقبل مزيدا من الانخفاض للجنيه في فترة تمتد من الأشهر الثلاثة إلى الاثني عشر شهرا المقبلة.

وعلى الرغم من خفض قيمة العملة، استمر نقص العملات الأجنبية في إعاقة الواردات في الأشهر الماضية.

وأعلنت مصر الأسبوع الماضي أنها ألغت تدريجيا نظام خطابات الاعتماد الإلزامية للمستوردين الذي فرضته في فبراير شباط.

وقال مصرفيان اليوم الخميس إن تداول الجنيه كان ضعيفا وأن الطلب على الدولار ظل مرتفعا اليوم الخميس في الوقت الذي تكافح فيه البنوك للاستجابة لطلبات ضخمة متراكمة لتوفير الدولار.

وأفاد أحد المصرفيين بأن الطلب على الدولار يتركز حول واردات في طريقها بالفعل للبلاد أو تم طلبها حديثا.

وكانت مصر واقعة بالفعل تحت ضغط مالي حين بدأت الحرب في أوكرانيا التي أضرت بعائدات السياحة وزادت كلفة استيراد السلع ودفعت المستثمرين الأجانب إلى سحب أكثر من 20 مليار دولار من البلاد.

وقال دويتشه بنك في مذكرة إن خفض قيمة العملة أمس الأربعاء ورفع البنك المركزي لسعر الفائدة الشهر الماضي "يظهران بوضوح نهجا لإعادة جذب التدفقات الأجنبية (الهيكلية) إلى الأسواق المحلية".

ومع انخفاض الجنيه أمس الأربعاء، قدمت البنوك المملوكة للدولة شهادات ادخار لمدة عام بعائد 25 بالمئة.

ويرجى أن تسحب هذه الإجراءات السيولة من السوق وتساعد بعض المصرفيين على حماية مدخراتهم من الارتفاع المتوقع في التضخم الذي وصل بالفعل إلى أعلى مستوياته في خمس سنوات.

واصطفت طوابير طويلة خارج البنوك اليوم الخميس للحصول على هذه الشهادات. (رويترز)

### كلمات مفتاحية

الأزمة الاقتصادية تراجع الجنيه مصر



### اترك تعليقا

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها \*

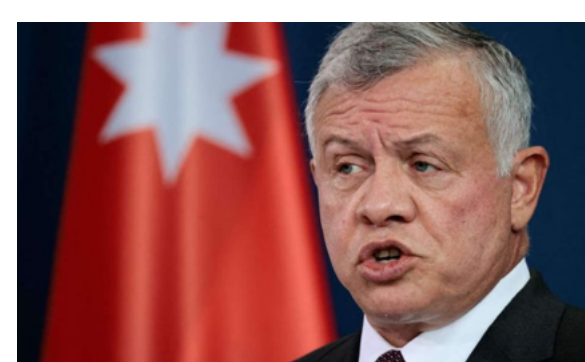
التعليق \*

الاسم \*

البريد الإلكتروني \*

إرسال التعليق

## أخبار ذات صلة



صحيفة إسرائيلية: الملك عبد الله "المحبوب" .. بين

23 - ديسمبر - 2022

اقتصادي تونسي: كل مولود جديد مُدان للخارج بـ 3 آلاف

26 - ديسمبر - 2022



لبنان رغم أزماته.. الأعلى تكلفة عالمياً باحتفالات عيد

26 - ديسمبر - 2022

في بيتنا «رجُل فرخة»

1 - يناير - 2023

### إشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الإلكتروني \*